الساحل وحدود الأمن الجزائري

د. لزهر عبد العزيز*

الملخص:
يبدو واضحا أن التطورات الجيوسياسية الحاصلة على المستوى الجهوي، تحديدا في الساحل، والتحولات التي يشهدها المسرح السياسي الإقليمي والعالمي، ما هي إلا انعكاسات للتسارع في مسار العولمة على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، ولا سيما ما تعلق منها بالجانب الأمني. لقد تميّزت البيئة الأمنية الجديدة بتحول نوعي على مستوى إدراك مصادر التهديد، الأمر الذي أسس لقيام أنظمة عسكرية ومعلوماتية حديثة ذات دلالة، أنتجت فضاءات اعتبرتها القوى العظمى مناطق رمادية **"greyareas"** تشكل خطرا على مصالحها. ومن بين تلك الفضاءات الساحل الأفريقي الذي يشكل أحد المجالات الجيواستراتجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، العامل الذي كان له تأثير كبير على المناخ الأمني الإقليمي على اعتبار أن تلك التحولات أفرزت اختلالا أمنيا واستراتيجيا في المنطقة، نتج عن تقاطعا لأدوار المحورية للقوى العظمى.وبالتالي، غياب الدور الجزائري جعل فرنسا تسعى لإعادة ملأ الفراغ عن طريق التدخل العسكري المباشر كأداة فعالة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. مع التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، تم إعادة النظر في الأطر المطروحة للتعاون والحوار على أساس مقاربة غير عسكرية للأمن تعكس الطبيعة المتغيرة للافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية، إذ أصبحت المسائل الأمنية غير التقليدية ضمن اهتمامات مشاريع ترتيب الأوضاع الأمنية في الساحل، والتي وجّهت سياسات الجزائر في تلك المرحلة الحاسمة من تطور النظام الإقليمي. لذلك كان لابد للجزائر من إيجاد أدوار جديدة ترتبط بحفظ السلم والأمن في المنطقة، مع الأخذ بالحسبان التهديدات والمخاطر الجديدة الفعلية والمحتملة. ولعّل إقرار فرنسا على لسان رئيسها فرانسوا هولاند أن التحدي الأمني من شأنه تهديد دول المنطقة والعالم هو تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل. والجزائر أكثر الدول تأثرا بهذه الظاهرة العابرة للقارات، وفشل بعض الأنظمة سياسيا وأمنيا في إدارة الفوضى التي تشهدها المنطقة، أدى إلى اكتساب الجماعات الإرهابية قدرات قتالية تهدد مصالحها في المنطقة.

Abstract
It seems clear that the geopolitical developments taking place at the regional level, especially in the Sahel, and the changes taking place in the regional and global political scene, are only the consequences of accelerating the course of globalization at all levels and in all fields, especially those related to the security aspect. The new security environment was characterized by a qualitative shift in the perception

***جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، جمهورية الجزائر ، (قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية) ، البريد الإلكتروني: l.abdelaziz@lagh-univ.dz**

of sources of threat, which led to the establishment of modern military and information systems of significance, which produced spaces considered by the great powers gray areas, "greyareas" that pose a danger to their interests. Among these spaces is the African coast, which is one of the most sensitive geostrategic areas in international relations after the Atlantic intervention in Libya, a factor that has had a significant impact on the regional security climate, considering that these transformations have created a security and strategic imbalance in the region, resulting from the central roles of the forces Thus, the absence of the Algerian role made France seek to fill the vacuum through direct military intervention as an effective tool to ensure security and stability in the region. With the political developments in the region, the frameworks for cooperation and dialogue were reviewed on the basis of a non-military approach to security that reflects the changing nature of the basic assumptions of security theories in international relations. Non-traditional security issues have become part of the Sahel security arrangement. Algeria at that crucial stage in the development of the regional system. Algeria therefore had to find new roles related to the maintenance of peace and security in the region, taking into account actual and potential new threats and threats. Perhaps France's statement by its president Francois Hollande that the security challenge would threaten the countries of the region and the world is the growing phenomenon of terrorism in the Sahel. Algeria is the most affected by this intercontinental phenomenon and the failure of some political and security regimes to manage the chaos in the region has led to the acquisition by terrorist groups of combat capabilities that threaten their interests in the region.

المقدمة

يبدو واضحا أن التطورات الجيوسياسية الحاصلة على المستوى الجهوي، تحديدا في الساحل، والتحولات التي يشهدها المسرح السياسي الإقليمي والعالمي، ما هي إلا انعكاسات للتسارع في مسار العولمة على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، ولا سيما ما تعلق منها بالجانب الأمني. لقد تميّزت البيئة الأمنية الجديدة بتحول نوعي على مستوى إدراك مصادر التهديد، الأمر الذي أسس لقيام أنظمة عسكرية ومعلوماتية حديثة ذات دلالة، أنتجت فضاءات اعتبرتها القوى العظمى مناطق رمادية **"greyareas"** تشكل خطرا على مصالحها. ومن

بين تلك الفضاءات الساحل الأفريقي الذي يشكل أحد المجالات الجيواستراتجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، العامل الذي كان له تأثير كبير على المناخ الأمني الإقليمي على اعتبار أن تلك التحولات أفرزت اختلالا أمنيا واستراتيجيا في المنطقة، نتج عن تقاطعا لأدوار المحورية للقوى العظمى.وبالتالي، غياب الدور الجزائري جعل فرنسا تسعى لإعادة ملأ الفراغ عن طريق التدخل العسكري المباشر كأداة فعالة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. مع التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، تم إعادة النظر في الأطر المطروحة للتعاون والحوار على أساس مقاربة غير عسكرية للأمن تعكس الطبيعة المتغيرة للافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية، إذ أصبحت المسائل الأمنية غير التقليدية ضمن اهتمامات مشاريع ترتيب الأوضاع الأمنية في الساحل، والتي وجّهت سياسات الجزائر في تلك المرحلة الحاسمة من تطور النظام الإقليمي.
لذلك كان لابد للجزائر من إيجاد أدوار جديدة ترتبط بحفظ السلم والأمن في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والمخاطر الجديدة الفعلية والمحتملة. ولعّل إقرار فرنسا على لسان رئيسها فرانسوا هولاند أن التحدي الأمني من شأنه تهديد دول المنطقة والعالم هو تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل. والجزائر أكثر الدول تأثرا بهذه الظاهرة العابرة للقارات، وفشل بعض الأنظمة سياسيا وأمنيا في إدارة الفوضى التي تشهدها المنطقة، أدى إلى اكتساب الجماعات الإرهابية قدرات قتالية تهدد مصالحها في المنطقة.

المبحث الاول

واقع امن الحدود الجزائرية

أخذ ملف مكافحة الإرهاب قد حصة الأسد في مسار عمليات التنسيق الدولية خصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. إن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة سياسة إقليمية في منطقة شمال إفريقيا والساحل قد تعزز من خلال تقوية الروابط في المجال العسكري والأمني ودعم الأنظمة السياسية القائمة لمحاربة الجماعات الإرهابية في المنطقة١. بالموازاة، عملت فرنسا باعتبارها قوة تقليدية في المنطقة على دعم تواجدها السياسي الأمني والعسكري في منطقة الساحل الأفريقي عن طريق عمليات التكوين والتدريب والدعم اللوجستيكي لدول المنطقة كموريتانيا التي تربطها علاقات عسكرية متميزة. في أكتوبر ٢٠٠٩، استقبل الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز وفدا من الخبراء العسكريين الفرنسيين،ثم زيارة لرئيس الأركان الفرنسي الجنرال جورجلان تم على أساسه تزويد موريتانيا بعتاد وتجهيزات عسكرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال التكوين من أجل تحسين قدرات الجيش الموريتاني لمكافحة الإرهاب في المنطقة٢، ما فتح مجال التنافس على أساس أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لا يمتلكان نفس اتجاه الدول المؤيدة لها في المنطقة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تركز نشاطها وتعاونها مع الجزائر، في المقابل تتعاون كل من موريتانيا،المالي والنيجر مع فرنسا، ما أدى إلى اصطدام الاستراتيجيات على الرغم ما روج لمسألة تكامل الدبلوماسيتين من أجل تحقيق المصالح المشتركة في الإقليم. كما شكل ملف التنسيق الأمني فيما بين الدول المغاربية ودول الساحل نقطة شائكة إلى حد بعيد، على وقع الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية والذي عرف صعوبات منذ ٢٠٠٤ حين نظمت EUCOM اجتماعا في شتوتغارت الألمانية في ٢٣/٢٢ مارس ٢٠٠٤ لدول المغرب والساحل(الجزائر،موريتانيا،المغرب،تونس،تشاد،مالي،النيجر والسنغال) لمناقشة وتنسيق العمل حول مكافحة الإرهاب. إن التحديات التي تعرفها المنطقة جعلت من

الضروري تنسيق المواقف والعمل على تكثيف جهود دول المغرب العربي فيما بينها وما بين دول الساحل والقوى الفاعلة لإدارة الصراع في الساحل والصحراء٣، وذلك ما عملت من أجله الجزائر من خلال الاجتماعات العالية المستوى بمسؤولي الدول المعنية كاجتماع الجزائر في مارس ٢٠١٠، واجتماع باماكو في ١٣ أكتوبر ٢٠١٠، فضلاً عن تفعيل العمل المشترك في إطار اللجنة العملياتية المشتركة التي تجمع دول الميدان والتي تم إنشاؤها في أوت ٢٠٠٩ وإعطائها طابعا مؤسساتيا في اجتماع أفريل ٢٠١٠ بتمنراست، من أجل إقامة إطار عملي فعّال يعكس درجة تموقع الدول المعنية لتحقيق مصالحها وأهدافها وفقا لإمكاناتها وقدراتها، وإنشاء أرضية تفاهم حول مكافحة الإرهاب والجرائم المرتبطة به في المنطقة.

المطلب الاول

التهديدات الامنية في منطقة الساحل

إن إستراتيجية مكافحة الإرهاب كعامل حاسم لتقوية التأثير الأمريكي في المغرب والساحل تعكس حدود هذه الإستراتيجية على الرغم المجهودات التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتعميق الحوار والشراكة، إلا أن اختلاف وتباعد مدركات التهديد لدى الفواعل الدولية في المنطقة جعل المنطقة مسرحا لصراع المنطقيات الجيوسياسية. إن تحديات الملف الليبي وطبيعة التهديدات التي نتجت عن فشل السلطة البديلة في التحكم في الديناميكيات الأمنية سواء في الداخل والتي ترتبط بمسألة نزع سلاح المليشيات، أو في الخارج المرتبطة بمراقبة الحدود، قد جعلت من مسألة التقارب ضرورة حتمية تملي على دول الميدان تقوية العمل المشترك والالتزام أكثر في الميدان.كما لابد للجزائر أن تلعب دورا فاعلا في إقليم الساحل والصحراء، إذ يشكل هذا المجال الحيوي عمقا استراتيجيا للأمن الوطني الجزائري نظرا لشساعة حدودها والصعوبات التي يخلقها هذا الفضاء لتغطيته الأمنية، بالإضافة إلى ضعف أداء الدول المجاورة كمالي والنيجر وموريتانيا في تأمين الحدود نظرا لضعف إمكاناتها وتخبطها في الديون وتبعيتها المالية والاقتصادية للقوة التقليدية الاستعمارية كفرنسا. وبالتالي، بادرت الجزائر إلى العمل على رفع أداء البرامج التنموية لتلك الدول من خلال مقاربة الأمن بالتنمية والتي عكستها مبادرة النيباد وجميع المساعي الرسمية في هذا الإطار.من هنا، يمكننا رصد أهم التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة كنتاج للأحداث في ليبيا كالآتي:

- استقطاب منطقة الساحل لعمليات الجماعات الإرهابية المتطرفة
- تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة كاختطاف السياح والمطالبة بالفدية
- انتشار الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة والاتجار بها
- تجارة المخدرات كمنطقة عبور من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وآسيا
- توسيع الصراع بين القوات النظامية في مالي والنيجر وحركة الأزواد مما أدى إلى نزوح أعداد هائلة من اللاجئين إلى الحدود الجزائرية.فضلاً عن ذلك، فإن العلاقات الأطلسية الأمريكية الأفريقية الجديدة قد خلقت وضعا ثانويا يعكس مبدأ حق التدخل، لاسيما بعد أن انتقل التعاون الأمني من الحوار إلى الشراكة، وما يحمله من تداعيات سياسية تفرض على هذه الأنظمة وجوب تبني المقاربة الغربية حول مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كأرضية يجب الانطلاق منها لتفعيل الشراكة.فبعد تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الذي فرضه صندوق النقد الدولي في سنوات التسعينات، وجدت الجزائر نوع من الاستقلالية المالية التي سمحت لها بتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، بالإضافة إلى تحديث تجهيزاتها العسكرية

والأمنية في مواجهة التهديدات الممكنة والمحتملة، حيث تقوم القوة الجزائرية على عنصرين هامين:

١- إمكانياتها المادية الجديدة، فمن جهة وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١،وجدت الجزائر نفسها وفي خضم حربها على الإرهاب دعما لا مثيل له سيما من القوى العظمى،الشيء الذي عزز موقفها على المستوى الإقليمي وكان حافزا لتموقعها على سلم القوى إقليميا

٢- من جهة أخرى، أعربت الجزائر عن موقفها من خلال الدفاع عن سياسة الاستقلال الوطني وحق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية.تعتبر المؤسسات المالية الدولية كأساس لنظام دولي غير عادل.

إن الاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل والمغرب العربي في العلاقات الدولية كنتاج للرهانات التي تغطيها (المحروقات، الموارد الطبيعية، الأمن والهجرة الدولية)٤، جعلت من هيمنة الجزائر عاملا محوريا في طبيعة تعاملها، والدور الذي من الممكن أن تلعبه بالنسبة لكل رهان على حدى.

المطلب الثاني

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات

بالإضافة إلى ذلك، تملك الجزائر شبكات دبلوماسية قوية في المؤسسات الدولية جعلها تتمكن من تحقيق أهداف سياستها لمكافحة الإرهاب، واستعراض قوتها المالية والاقتصادية التي منحتها لها مواردها الطبيعية، ومكانتها الجيواستراتيجية في تصورات الفواعل الفوق إقليمية،والتي أصبحت محورا لا يمكن تجاوزه في إدارة وحل النزاعات والصراعات المحلية. إن الرهانات والمصالح التي تسعى الجزائر لتحقيقها والتي جعلتها تنخرط في المسائل المرتبطة بالساحل جعلت المنطقة أكثر هشاشة، إذا أخذنا بعين الاعتبار إعادة الاستثمار السياسي والعسكري الفرنسي في المنطقة، والذي جعل النفوذ الجزائري في تقلص. وبالتالي،فالتركيز الجزائري على المقاربة التي مؤداها " **الساحل للساحليين** " والذي ربما يترجم مساعي الجزائر إلى احتواء المشاكل في دائرة دول الميدان فقط،لكن تبقى العقبة التي تشكل حاجزا أمام الهيمنة الجزائرية الدائمة تكمن في البنى السياسية المحلية وفي طبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى محاولة فرنسا جر الجزائر للدخول في نزاع مسلح في شمال مالي من أجل استنزاف قوتها الاقتصادية والعسكرية. إن تطور الرهانات الجيوسياسية العالمية منذ نهاية التسعينات جعلت الدولة الجزائرية تعيش في عزلة دبلوماسية على وقع الإصلاحات البنيوية والهيكلية للمؤسسات المالية الدولية في ظّل العنف السياسي المنتشر. في الواقع، شكلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فرصة مفاجئة للسلطات الأمنية للاستفادة من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

بالموازاة، أعطى ارتفاع بورصة المحروقات في السوق الدولية استقلالية مالية سمحت لها من جهة تسديد ديونها الخارجية،ومن جهة أخرى ادخار أكثر من ١٦٠ مليار دولار كاحتياطي صرف، ووضع ٦٠ مليار دولار سندات في الخزينة الأمريكية. كما أن موقع الجزائر في نظام الهجرة الأورو-إفريقي رغم بعض التحفظات على بعض الملفات جعلها تنساق على نفس الخط مع المقترحات الأوروبية حول الإجراءات الردعية للمهاجرين غير الشرعيين. وكنموذج للدولة الريعية، استفادت الجزائر من الواقع الدولي المحفز لرفع سقف الريوع الجيوسياسية، والريع الأمني، وريع المحروقات وريع الهجرة.إذن، الأمر يتعلق بفرض قوة وهيمنة الجزائر في المنطقة،أي إقناع الشركاء المحليين والدوليين بأن الجزائر

هي مفتاح الإشكاليات الإقليمية.هذا ما ترجم في أرض الواقع من خلال التقارب الإيديولوجي والمادي بين القوة السياسية والاقتصادية الجزائرية الأمريكية والأوروبية، وبتوسع هامش الحركة لدى الجزائر في مجال نفوذها.

يبدو أن السياسة الخارجية الجزائرية حاليا تسعى لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- في المقام الأول نرى أن النظام يبحث عن الحماية الذاتية عن طريق الانخراط بصفة فعالة في المسائل الإقليمية
- في المقام الثاني التحكم ورصد منافسيه مع ضمان الهيمنة المادية الإيديولوجية فضلاً عن مراقبة فضاءاته المحيطة خصوصا في الجنوب.

إن الهيمنة الجزائرية في المنطقة تواجه العديد من المفارقات الداخلية،بين مواقف رافضة لتدخل هذه الأخيرة وتقديم التسهيلات المرتبطة بدور الجزائر في الوجود الأمريكي في الساحل، وبين إستراتيجية براغماتية مصلحية تسعى بفرض سيطرتها على الجنوب، وما تحمله من آثار ممكن أن تكون عكسية بين منافسين تقليديين وأحلاف عائمة في المنطقة، وبين فواعل فوق إقليمية أكثر فأكثر استثمارا للأوضاع كفرنسا. وفي الأخير،يمكننا أن نستشف المفارقات التي تعكس واقعا مغايرا لما يمكن أن يوحي بوجود تباعد واغتراب حقيقي يعكس حقيقة وجود نظام قوي وثري، في نفس الوقت شعب تعمه الفوضى، الفقر واللاعدالة.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تم ترجمة إدراك الجزائر لمبدأ السيادة بتركيز محسوب للدول الهامشية، أولا إن مبدأ حرية امتلاك الطاقة النووية جعل من الجزائر سندا لإيران وسمح لها بلعب دور الوسيط بين إيران والمجموعة الدولية.ثانيا، رفضها لكفاءة المحكمة الجنائية الدولية ودعمها لعمر البشير يقودنا إلى إجراءات وسياسات مكافحة الإرهاب في التسعينات والخروقات المرتبطة بحقوق الإنسان.ثالثا، العلاقات المتميزة التي تربطها بروسيا والذي انعكس على موقف هذه الأخيرة برفضها أي تدخل خارجي في السياسة الداخلية لأي دولة حتى في ظّل ما يسمى بـ"الربيع العربي".لقد أعربت الجهات الرسمية الجزائرية أن للشعوب الحق في بناء تاريخها،والجزائر تحترم سيادة جميع الدول المجاورة (تونس، ليبيا ومصر).بالانخراط في الإشكاليات والمعضلات الأمنية الشاملة من أجل حماية مصالحها الإقليمية، تأرجحت سياسة الجزائر بين دعم نشط لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل، واستمرارية متواصلة للسياسة الأوروبية حول الهجرة واللجوء. لقد عملت الجزائر تحت ضغوطات وتأثير الهياكل التنظيمية الدولية كحوار(٥+٥) ، والذي سطّر بعض الإجراءات للحد من تأثير شبكات الهجرة غير الشرعية، باعتبار الجزائر تحتل مرتبة مهمة في نظام الهجرة الأورو-أفريقية. حاولت الجزائر كدولة عبور الاستفادة من هذه الوضعية كورقة ضغط في المشاورات والحوارات مع دول الإتحاد الأوروبي للظفر بمشاريع استثمارية منتجة واندماج اقتصادي فعّال لبناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.

لقد عملت الجزائر من خلال شبكة العلاقات المتميزة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية من زيادة ورفع الريع الأمني عن طريق عرض اقتراح نموذجها حول مكافحة الإرهاب الذي يمنحها موقعا جغرافيا استراتيجيا على أساس ربطها بين مواقع تحركات الجماعات الإرهابية وفضاءات استغلال المحروقات. سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقريب أكثر فأكثر وجهات النظر بين الدول المغاربية ودول الساحل حول مسألة تطور الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء في إطار القيادة الأوروبية العسكرية EUCOM.

كما شكل مؤتمر شتوتغارت الذي جمع في مارس ٢٠٠٤ رؤساء أركان كل من مالي،تشاد،موريتانيا، النيجر،المغرب،الجزائر وتونس نقطة هامة في مسار التعاون الأمريكي ودول الساحل والصحراء. ففي الواقع ومنذ ١٩٩٣، عملت القوات المشتركة Joint Combinned Exchange Training (JCET)المتموقعة في مالي، وفقا لتصورات القوات الخاصة الأمريكية على إطلاق برامج تدريب والإشراف عليها في الميدان في إطار مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية في ١٩٩٧، خصوصا في مالي والسنغال. هذه البرامج التكوينية التي باشرتها القوات الأمريكية في المنطقة في ٢٠٠٢ تحت اسم Pan Sahel Initiative، تشمل مجمل دول شمال إفريقيا في إطار ما يسمى بالشراكة في بداية ٢٠٠٦. عرف دور الجزائر فعالية نشطة في عمليات التنسيق حول مكافحة الإرهاب والتهريب في الساحل، وذلك بالتقرب من مالي والنيجر والعمل على مناقشة ملفات أمنية كمراقبة الحدود وتكثيف العمل المشترك المتعدد الأطراف والثنائي بعد انضمامها إلى مبادرة Trans-SaharianCounter-TerrorismInitiative.

قامت الجزائر باحتضان مركز لقيادة الأركان بين جيوش الدول الساحلية بتمنراست، ومركز مماثل للاستعلامات بالجزائر العاصمة، وذلك لبناء وتأكيد دورها كمحور لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنطقة. إن إطلاق مشروع مجموعة الاتصال متعددة الأطراف حول مكافحة الإرهاب في فيفري ٢٠١١، يؤكد مرة أخرى رغبة الولايات المتحدة القوية فرض هيمنة جزائرية حول المسائل الأمنية الإقليمية في ظل عدم الاستقرار في ليبيا الذي فتح الباب أمام تحديات أمنية خطيرة عكستها مسألة انتشار تجارة الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة في المنطقة.

لقد استفادت الجزائر من شبكة العلاقات القوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات الدولية للإعراب عن مواقفها ونشر تصوراتها دون الإخلال مباشرة بالنظام الدولي القائم، كما استفادت من الدبلوماسية النشطة في إطار الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة، إذ دافع الدبلوماسي رمضان لعمامرة محافظ منظمة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن مشروع القرار الجزائري المتضمن تجريم دفع الفدية للمختطفين الإرهابيين، والدبلوماسي سعيد جنيط الذي تعاقب على هذا المنصب والمكلف بمكتب أفريقيا الغربية وممثل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في هذه المنطقة. كما لعبت الجزائر دورا كبيرا في المسرح الاستراتيجي الجديد في منطقة الصحراء والساحل كمنطقة تهديد أفرزت العديد من التحديات الأمنية أهمها الجريمة المنظمة والإرهاب، ما أدى إلى زيادة هشاشة الأنظمة في هاته الدول التي تعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية متدنية وضعف الإدارة المركزية في إدارة الصراعات في المنطقة.

إنَّ عملية الربط بين الإشكالية الأمنية المرتبطة بالإرهاب وما تمتلكه تلك الدول من ثروات طبيعية هائلة جعلت من الساحل فضاء للإستراتيجية الفرنسية المهيمنة،ويفسر طبيعة المصالح الأمريكية في الإقليم.من هنا، يمكن عدَّ الساحل منطقة مختلة وغير متوازنة أين الجوانب الإنسانية والثقافية مغيبة لصالح مقاربة "الأمننة".

إن تواطن منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي في منطقة الساحل وتقوية علاقاتها الثنائية مع بعض القبائل في المنطقة، مع تحالف الفواعل التقليدية للتهريب وتجارة المخدرات رهانا قويا لمراقبة الشبكات غير الشرعية التي تخترق المنطقة وتشارك في عمليات نوعية في دول المنطقة خاصة في قطاع المحروقات الذي يشكل مصدرا أساسيا للثروة (عملية تيجينتورين

بإن أمناس ولاية إليزي). وبالتالي، تهديد أمن الطاقة في المنطقة قد يمثل تهديدا مباشرا للجزائر نظرا للتوجه الجزائري للاستثمار في المنطقة (مشروع Gazoduc-Transsaharien في الجزائر ونيجيريا)، ولا سيما في مالي والنيجر وموريتانيا.

إذن،فالرغم من ظهور معالم للهيمنة الجزائرية في منطقة الساحل إلاّ أنها لم تستطيع أن تحصل على دعم من شركائها الإقليميين. وبالتالي، تركيز اهتماماتها على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الخطاب السيادي الجزائري،يعكس الجوانب التي يمكن من خلالها اعتبار التوجه الجزائري في الساحل عاملا محفزا للتواجد الأمريكي في المنطقة التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة وتتنازعها القوى العظمى كالصين وتابعة تقليديا للهيمنة الفرنسية.

منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي تطوير شراكة عسكرية وأمنية واسعة ، ربما أكثر أهمية من الشراكة الاقتصادية. كما يتجسد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل والتي تمثل همزة وصل بين شمال أفريقيا وإفريقيا السوداء في شكل محورين مزدوجين: محور أمني عسكري ومحور اقتصادي. فبالنسبة لواشنطن، تعتبر منطقة الساحل منطقة هشة بسبب سهولة جغرافيتها وحدودها المفتوحة سهلة الاختراق. لذلك، كان من الضروري لدى صناع القرار في كلا البلدين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية التعاون لإدارة مجموعة من العمليات ضد الجماعات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي كمنظمة القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد. فضلاً عن إلى إشراك جميع دول المنطقة بما فيها النيجر والتشاد، تلك العمليات التي توّجت بالقبض على الأمير عبد القادر البارا إثر عملية مشتركة مع القوات التشادية. لكن، لا يمكن اعتبار التعاون الأمني وانخراط الجزائر في مسار إدارة الأزمات في منطقة الساحل تدخلا في شؤون الدول المجاورة خصوصا مالي، انطلاقا من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي ترفض التدخل في شؤون الغير وعدم انخراطها في نزاعات خارج الحدود.

فعلى المستوى العملياتي، قامت القوات الجزائرية بمشاركة القوات المالية والنيجيرية في ٢ جوان ٢٠١١ بعمليات عسكرية في المناطق الحدودية الجنوبية من أجل الحد من مخاطر توسع آثار الأزمة الليبية، وانتشار تجارة الأسلحة التي تغذي الجماعات الإرهابية وتمدها بالسلاح، كما قامت القوات المالية والموريتانية في ٩جوان٢٠١١ بإجراء عمليات عسكرية في غرب مالي وبالتحديد في غابات واغادوغو، أين تم تدمير العديد من مقرات ومراكز تمويل منظمة القاعدة الناشطة في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر. لذلك، قامت السلطات العسكرية بإرسال مكونين عسكريين لشمال مالي للمشاركة في تدريب القوات المالية في إطار برنامج مكافحة الإرهاب٥.

المبحث الثاني

حتمية التعاون الامني في ظل تضارب المصالح

إنَّ الديناميكية الأمنية العائمة التي تتميز بها منطقة الساحل والصحراء في ظّل تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فرض حتمية التعاون ضد تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة التي تعد تهديدا للدائرة الأفريقية للأمن الوطني الجزائري، حيث أخذ هذا التهديد منحى خطير بعد تحالف تلك التنظيمات المسلحة مع بارونات المافيا وعصابات الجريمة المنظمة. في ظّل التخوف الجزائري من فشل النظام في مالي، الأمر الذي يمكن أن ينجر عنه تصاعد مثير للتهديدات الأمنية الصلبة، سعت الجزائر إلى تعزيز التعاون وبذل المزيد من المجهودات

سواء في إطار مبادرة النيباد أو فيما يخص الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب وتحسين أساليب مكافحة التمرد، من خلال إعادة قراءة للمعطيات الجيوسياسية للمنطقة، وتكييف سياستها الخارجية مع الواقع الأمني الجديد. فضلاً عن تطوير مقاربة تخضع لمصفوفة ثلاثية (الإرهاب، المجتمع، العقيدة)، من خلال تحديد الفواعل التي لها تأثير في المنطقة، وتفعيل الأبعاد المجتمعية في المقاربات الأمنية مع تحديد عقيدة أمنية أكثر مرونة في التعامل مع التهديدات الجديدة، والحد من آثار وتداعيات فشل النظام في مالي.

المطلب الاول

منطقة الساحل والامن الجماعي

في ظّل تعدد التوجهات والمقاربات الخارجية، تتبنى السلطات الجزائرية خطاب " الساحل للساحليين" الذي وجد صدى إيجابي لدى بعض الدول المجاورة، لكن بقيت هذه المقاربة محدودة إلى حد بعيد بسبب ضعف تلك الدول داخليا، واستثمار واستغلال الصراعات الإقليمية من طرف الفواعل فوق الإقليمية. رغم ذلك،استطاعت الجزائر الاعتماد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأمن الإقليمي. لذلك، ترى الولايات المتحدة الأمريكية في المكانة المميزة والمهيمنة للجزائر في البنى والمؤسسات المشتركة لدى دول الساحل، وفي المفهوم الذي تقدمه هذه الأخيرة حول التهديد من خلال المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT الكائن بالجزائر، مصلحة واستجابة لتصوراتها متعددة الأبعاد في المنطقة. في نفس الوقت، منطق الشراكة القائم على ما ينظر إليه من الخارج كنقص للاستثمار الفعلي للجزائر خارج حدودها، رغم وجود لجان حدودية ثنائية مع كل من مالي والنيجر، وعلى الرغم وعلى الرغم من حصول الجزائر على حق الملاحقة داخل الإقليم المالي لكن يبقى هذا الحق قليل الاستعمال، كما لم تبرهن قيادة الأركان المشتركة على فعاليتها وكفاءتها العملياتية.

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية حذرة وتحاول تجنب الإخلال بالتوازنات الإقليمية لصالح الجزائر حصريا، حيث أقامت شراكة خاصة مع المغرب عن طريق التمارين المعروفة بـ"Africanlion" منذ ٢٠٠٨، كما قامت بمساعدة تونس ومنحها معونة مالية مع إشراك الدول الأوروبية في تمارين "Flintlock". بالإضافة إلى ذلك، رفضت الجزائر وجود قاعدة تابعة لقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا Africom على إقليمها أو أي عامل من العوامل العملياتية، مع قبول دائما برامج التدريب وتبادل المعلومات مع العسكريين الأمريكيين. فالولايات المتحدة الأمريكية مرغمة على بناء علاقة تبعية حسب توجيهات المقر العام بشتوتغارت لصالح الإستراتيجية الجزائرية المهيمنة. إن مسألة مراقبة وإدارة الريع الأمني في المنطقة من شأنه أن يضمن للجزائر دورا في النظام الإقليمي يمتد إلى غاية الصومال، حيث قامت بدعم لوجستيكي في إطار مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال Amisom وذلك بضمان نقل الأفراد.كما قامت بتزويد الحكومة الصومالية بـ٣٠ طن من السلاح لمواجهة الجماعات الإسلامية "حركة الشباب"، والتي تحوم الشكوك حول وجود علاقات واتصالات مع منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي.

في ظّل هذه الديناميكية النشطة للجزائر، رأت فرنسا أن مصالحها الحيوية مهددة خصوصا الاقتصادية والسياسية. لذلك، طوّرت باريس مقاربة قائمة على مبدأ التدخل القائم على قواعدها غير الرسمية لقيادة العمليات الخاصة (COS) المتمركزة بواغادوغو (بوركينافاسو)، وجودها القديم بالتشاد،وانتداباتها للدعم العملياتي (DAMO) في شمال مالي

والنيجر. في ظّل تطور العلاقات الثنائية الأمريكية في المنطقة، اتجهت فرنسا إلى تطوير الشراكة الأمنية والعسكرية مع مستعمراتها الساحلية، ولعّل العمليات التي قامت فرنسا بإدارتها في نيجيريا لفك حصار الرهائن التابعين لمجموعة فينشي "Groupe Vinci" التابعة لشركة Areva وSartom لاستغلال اليورانيوم، والعمليات التي يقودها حوالي ٨٠ فرد من قيادة القوات الخاصة الفرنسية بنيامي، والتدخل العسكري الفرنسي في مالي لمحاربة المنظمات الإرهابية، هذه العمليات تؤكد التوجه الفرنسي القاضي باستعدادها لأي تدخل في المنطقة من أجل حماية مصالحها في المنطقة.إن التوجه الفرنسي يبقى دائما محدود في إطار الاتحاد الأوروبي، رغم خلافها مع ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا حول طبيعة المصالح وأدوات حمايتها في إطار السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة PESC. ولعل الجولات المكوكية للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في العواصم الأوربية لحشد التأييد وإضفاء الشرعية لتدخلها في مال.إن السياسة الفرنسية القائمة على اللعب على الخلافات الإقليمية خصوصا بين الجزائر والمغرب، حيث طورت معسكرا ضد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال كسر أي دعامة أو سند سياسي للسلطة الجزائرية٦. إن الإشكالية الفرنسية التي تظهر جليّا تكمن في غياب ثقافة الأمن الجماعي لدى دول المغرب والساحل، والتي يمكن أن ينظر إليها كمصدر تهديد. فمثلا، ترى مالي أن منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي يشكل انشغالا جزائريا وليس لها أي دخل أو التزام بصفة خاصة نحو إعادة الاستثمار في شمال الإقليم التي توكل مسألة إدارة الأمن فيه لقدماء متمردي الطوارق، لكن الإمكانات المادية والثقل المؤسساتي للجزائر جعل مسألة هيمنتها أمرا ملموسا. وبحكم التدخل في ليبيا وضعف السلطات الجديدة في إدارة البلاد، جعل المنافس الوحيد للجزائر في الإقليم المغرب وحده، وأي إجراء أو اتجاه يضعف الجزائر يخدم المصالح المغربية خصوصا في الحالة المالية وتدويل القضية على مستوى مجلس الأمن وما انجر عنه من التدخل، وانجراف الجزائر في صراع على حدودها الجنوبية. لكن، يبقى الاندماج المغاربي يقوم أساسا على وجود حل للنزاع حول الصحراء الغربية٧. أما بين الصين والجزائر، تقوم علاقات سياسية تعود إلى حقبة الاشتراكية والعلاقات الاقتصادية الناتجة عن حجم التعاون والصفقات العمومية الممنوحة للشركات الصينية (كمشروع الطريق السيار شرق-غرب) التي من شأنها مضاعفة المصالح الإستراتيجية المشتركة على المستوى العالمي والإقليمي، والذي يعكس توسع الحاجات الداخلية للصين في مجال المواد الأولية. إن نهاية الاحتكار الفرنسي لعمليات استغلال اليورانيوم النيجيري، ودخول الصين كمنافس في كل من نيجيريا والتشاد والسودان، بالإضافة إلى ظهور جبهة مناهضة للهيمنة الجزائرية جعلت الأمور غير واضحة وشكلت حدودا لسياسة الجزائر الخارجية، وعلى الرغم من إعادة توجيه هذه الأخيرة نحو السياسات المناهضة للهيمنة بشكل عام والتي تقودها كل من الصين وروسيا،فنزويلا وإيران. لكن يمكن اعتبار الحدود الحقيقية للهيمنة الجزائرية تكمن في داخل البلاد أي في نظامها السياسي وطبيعة المجتمع وحركيته، ففشل النخبة السياسية والعسكرية في إدارة الريع بطريقة عادلة من شأنه أن يخلق عدم الرضى لدى المجتمع.

وبالتالي، إعادة النظر في طبيعة النظام، والذي أسس له الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ١٥ افريل ٢٠١١ من خلال الإصلاحات السياسية التي تم تبنيها، والتي من شأنها أن تعزز معالم السلم الديمقراطي وتمنح مناعة لدى النظام السياسي الجزائري كسند سياسي نحو تقوية سياستها الخارجية خصوصا في المغرب والساحل.

انطلاقا من ازدياد أهمية موقع منظومة القيم في تحديد مستقبل العلاقات الإستراتيجية، سلبا أو إيجابا، تحتاج صيغ التواصل القائمة على هذا الصعيد والتي يشملها عنوان الحوار إلى اهتمام مركز يعطي أولوية أكبر إلى تثبيت نقاط الالتقاء في منظومتي الأمن والدفاع، بمنظور يأخذ بعين الاعتبار البعد الناعم للأمن ويعزز قابلية إسقاطها وتفاعلها الإيجابي. لقد قامت الجزائر بمهام جديدة أثبت من خلالها أهمية المقاربة الأمنية القائمة على مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول المنطقة، والدور الجديد الذي من الممكن أن تلعبه في السياسة العالمية. في الواقع، شهدت المنطقة العديد من المشاريع ومحاولات ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، جعلت غسان سلامة يرى في تلك السياسات نوع من الاختراق والاختناق والانسجام والانشقاق في نفس الوقت٨.

يؤكد روبرت هارماتس أن التوجهات التي طبعت مرحلة ما بعد الحرب الباردة جذّرت ورسخت محاولات القوى العسكرية المهيمنة فكرة إعادة صياغة الحقائق السياسية الدولية بالطريقة التي تفرض من خلالها رؤاها وتصوراتها لحل القضايا المرتبطة بأبرز توجهات النظام العالمي التي صاحبت موجة العولمة والإقليمية الجديدة كمشكل الأقليات، حقوق الانسان، الديمقراطية واقتصاد السوق٩.

المطلب الثاني

التحاولات العالمية وموقف الجزائر

لكن التحولات العالمية وعلى رأسها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحرب الخليج الثانية، وما أعقبها من التدخل في ليبيا ومالي، أدى إلى هشاشة واختلال نظام الأمن الجماعي في شمال أفريقيا والساحل، حيث تغيرت خارطة مدركات التهديد ومصادره لدى بعض الدول المشاركة في الحوار المتوسطي. لقد كان لتوسيع اهتمامات المنظومة الأمنية الغربية جنوبا وتعزيز نفوذها باتجاه إعادة صياغة الترتيبات الدولية، والتأثير على حركياتها واتجاهاتها، والتدخل الأطلسي في ليبيا ومالي آثارا على منطقة المغرب العربي من حيث تصاعد وتيرة الاختراق الخارجي لأمن المنطقة، في ظّل سيطرة صراع النفوذ وتقاطع التصورات الأمريكية على مشاريع إعادة هيكلة نظام الأمن في المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء وتداخلها مع التصورات الفرنسية كقوة تقليدية في المنطقة. إن التقاء مصالح وأهداف بعض الدول المغاربية بالقوى العظمى، والتحولات التي شهدتها الديناميكيات الأمنية في المنطقة، أثّرت في إدراكات النخب الحاكمة في المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، إذ تم العصف بالحد الأدنى للتوافق المغاربي حول العديد من القضايا الرئيسية أهمها محاولات دمج إسرائيل في المنطقة، وأصبحت المصالح القطرية تتفاعل مع المصالح العالمية والغربية بالذات على أساس تغير في الادراكات باتجاه ظهور تهديدات إقليمية جديدة أدت إلى دخول المنطقة تحت تأثير الهيمنة الأمريكية نتيجة ضعف الهياكل الاقليمية وفشلها في ملأ الفراغ الاستراتيجي في الإقليم. لهذا، فإن أولويات القوى العظمى عكست نفسها على البيئة الأمنية المغاربية، فلم يعد أحد يتحدث عن أمن المغرب العربي أكثر مما يتحدث عن أمن المتوسط.

إن تغير الادراكات لدى النخب الحاكمة في المغرب العربي ولا سيما بعد موجة التغيير التي عرفتها المنطقة وصعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في كل من تونس وليبيا والمغرب، يطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية قبول إسرائيل في المنطقة بعد أن كانت تلك الدول وفي مرحلة سابقة تبرر حتى سلوكيات الكيان الصهيوني، حيث أبدت مصر أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة تفهمها لسياسات العنف الإسرائيلي في الأراضي المحتلة

واعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان. كما اتجهت الإستراتيجية الأطلسية إلى إعادة تركيب المجال الجيواستراتيجي في شمال أفريقيا، وأصبح المسار السياسي للعلاقات والتفاعلات بين الدول المغاربية محل تناقض كبير، حيث أن أساليب ونظم الاتصال بين هذه الدول أصبحت تحددها القوى الدولية، ونجحت في تحقيق ذلك عبر خلق حالة تناقض بين أمن الدولة وأمن النظام الإقليمي. حيث يرى البعض أن الأولوية تكون لتحقيق أمن إقليمي يقفز على أمن وهيكل الدولة، في حين يرى البعض الآخر أن ضمان أمن الدولة هو الأساس والخطوة الأولى لتحقيق أمن الإقليم. ولكن عملت القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على كسر الرابط بين أمن الدولة وأمن الإقليم من خلال ربطها بالصفة الشخصية لزعامتها، ما ضاعف من عامل التفكك وأضعف من آليات التفاعل المغاربي. لكن الآثار المترتبة على التدخل الأطلسي في ليبيا وحجم التهديدات التي انبثقت من حالة اللاأمن في منطقة الصحراء والساحل، جعل إمكانية انسجام وتقارب سياسات الدول المغاربية أكثر واقعية من ذي قبل، وحفّز كل من الجزائر والمغرب على ضرورة العمل المشترك للحد من آثار تلك التهديدات الفعلية التي من شأنها توسيع رقعة العمليات الإرهابية داخل تلك الدول.
لقد حدد مهدي تاج مجموعة من المخاطر التي تهدد منطقة الساحل هي كالأتي١٠:

- انفجار النزاعات المسلحة الداخلية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار كالذي يحدث اليوم في ليبيا
- أنشطة شبكات الجماعات المسلحة الدولية في المنطقة
- انتشار النشاطات غير المشروعة كتجارة الأسلحة والمخدرات والسيارات والسجائر والمواد الأولية والاتجار بالبشر ودفن النفايات النووية
- تكوين جماعات لترويج الأفكار الإسلامية المتشددة
- اتساع رقعة الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال نتيجة التفاوت الاقتصادي والضغط الديمغرافي والنزاعات المسلحة والحروب
- الدور الإسرائيلي الجديد في الساحل كشريك اقتصادي وعسكري بالمنطقة كالعلاقات المتميزة التي تربط موريتانيا بإسرائيل وانتدابها مستشارين عسكريين إسرائيليين
- غسيل الأموال
- صراع النفوذ في المنطقة حول الثروات النفطية

يبدو أن الجزائر استوعبت مخاطر تحديات بيئتها الداخلية (تنمية مستدامة، دمقرطة، إحلال الأمن)، والخارجية (تنامي الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي - تصاعد مثير للجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية - وجود قنوات فوق -إقليمية لتجارة الأسلحة والمخدرات)، وأدركت رهان التنمية الوطنية الشاملة والمتجددة. في ظّل هذه الحركية المتغيرة في المنطقة، لابد من إعادة النظر في مفهوم الأمن وإعادة قراءة سياسية للمعطيات التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وذلك على أساس:

- تفعيل التعدد والتنوع في العلاقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الخارجية حسب منطق عقلاني يأخذ بعين الاعتبار التحولات البنيوية العالمية واتجاهات مستقبل القوة
- التنسيق بصفة منهجية، حذرة، سيادية وعقلانية مع مختلف مبادرات التعاون العملي على جميع المستويات، مع تطوير وميكانزمات للتعاون الإقليمي والجهوي من أجل مكافحة

الإرهاب، والالتحاق بالجهود الرامية لتطوير شراكة دولية حقيقية مع محاولة إيجاد اتفاق دولي لمحاربة هذه الظاهرة العابرة للقارات.

ولتطبيق المقاربة الأمنية الجزائرية الجديدة والتي تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الجديدة للأمن، واعتبارات تداخل الداخل مع الخارج في التعاطي مع المسائل ذات الاهتمام، لابد من تحقيق مايلي:

- تحويل المنطلقات المعيارية إلى نصوص لتفعيل الحقوق المجتمعية ولضمان تنمية اقتصادية متكاملة شاملة متمحورة حول الإنسان
- -تحويل النصوص القانونية إلى واقع لتفعيل الحقوق السياسية والمدنية
- اعتماد معايير الإدارة الرشيدة من خلال تثمين الكفاءة والاستحقاق ورفض الرداءة لبناء دولة الجودة السياسية
- تثبيت معالم السلم الديمقراطي كآلية أساسية لتكريس الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار والمشاركة
- بناء مواطنة ديمقراطية تعزز مسار بناء دولة الحق والقانون هدفها تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة
- الاستثمار في الإنسان كمدخل لمجتمع المعرفة.

إن المشهد الأمني -ما بعد ليبيا- في المنطقة يعرف حالة من التذبذب والغموض والهشاشة إلى حد القول وعلى المدى القصير أن المنطقة على صفيح بركان، ويمكن أن ينفجر في أي لحظة إن أخذت الأحداث - خصوصا بعد التدخل الفرنسي في مالي- في منطقة الساحل منحى غير الذي سطر له ، وإن كانت فرنسا كقوة فوق إقليمية تمثل عاملا مخلا بالبناءات الأمنية على اعتبار أن عملية الدخول في عمل عسكري مباشر يمكن أن يأخذ اتجاها عكسيا يصب في تعميق الخلافات البينية المغاربية، على أساس طبيعة المواقف التي استخدمتها تلك الدول حيال التدخل الفرنسي في مالي، إذ يمكننا رصد منحى العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية (جنوب المتوسط) من خلالها.

كما يطرح موضوع المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي في ظل الثورات العربية العديد من التساؤلات حول إمكانية قيام نظام إقليمي مغاربي جديد يقوم على محاور جديدة وهيكلة جديدة للعلاقات بين المغرب والساحل من جهة،وبين فرنسا والمغرب العربي من جهة أخرى.إن مستقبل المنطقة يخضع لطبيعة ما تعرضه القوى العظمى وما تطلبه الدول الشريكة في إطار السوق الأمني. إذن،المسألة واضحة إذ تتحدد القيم الأمنية (الحوار، التدخل والشراكة) إذا ما تم الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الشكل أو الإطار المقترح للتدخل أو الحوار يتطابق مع تنتظره الدول الشريكة؟
- هل الحوار السياسي أولى من التدخل العسكري أم العكس؟
- هل المقاربة الشاملة لبناء الأمن في المنطقة أنجح من المقاربة الجهوية أو الإقليمية؟

من المرجح أن تسيير العلاقة بين كل من فرنسا وتونس والمغرب على نفس النهج المعتاد على أساس موقفها غير المعارض للتدخل في مالي، وبالتالي ستدعم تلك العلاقات على جميع المستويات كمقابل لموقفهما حيال المسألة المالية. أما فيما يخص موريتانيا ورغم انكشافها وضعفها، إلا أنها قادرة على التأقلم مع الوضع على خلفية العلاقات التعاونية التي استطاعت نواقشط أن تنسجها مع القوى الغربية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وقيامها بمناولة

أمنية في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة السرية، ما يعكس أهميتها ولا سيما في ظل التحديات الأمنية في الساحل. أما فيما يخص العلاقات الأطلسية الجزائرية، فتشهد بعض البرودة والجمود بصفة مؤقتة،وذلك بتعليق النشاطات المشتركة لفترة على أساس أن التواجد العسكري العملياتي على الحدود الشرقية يعد مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري،فضلاً عن الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل خارجي في المنطقة.إن الجزائر تنظر بعين الريبة الترتيبات الأمنية التي تقوم فرنسا بمزاولتها على الأراضي المالية والتي من الممكن أن تتطور إلى مرحلة إقامة دائمة على الحدود الجنوبية، وهذا ما يثير قلق السلطات الجزائرية رغم التقلبات التي شهدتها العلاقة سابقا والتي ربما تعطي إشارات متناقضة يصعب فهمها.

يمكن لطبيعة العلاقة التي تسعى فرنسا إلى تطبيقها أن تخلق نوع من التغذية العكسية للحوار بتعميق الخلافات بين الدول المغاربية أي إمكانية دخول النظام الإقليمي المغاربي مرحلة جديدة من التنافس في مجال المناولة الأمنية، ذلك أن حجم التسهيلات التي من الممكن أن تقدمها ليبيا للحلف كمقابل وكرد جميل للحلف يجبر الدول المغاربية الأخرى تقديم المزيد من التنازلات لتحقيق التوازن في المنطقة.

كما يمكن أن يجمد التعاون وذلك بتعليق جميع النشاطات والتمارين التعاونية كرد فعل لعدم الارتياح لدى الرأي العام المغاربي للنوايا الغربية،ولا سيما في ظّل بقاء بعض الأنظمة في منأى عن التغيير الديمقراطي. وفي ظّل الاعتبارات الإقليمية، من مصلحة الأنظمة السياسية المغاربية في الجزائر والمغرب وموريتانيا أن تتبنى سياسة تميل نحو التهدئة والتريث في مسألة الشراكة الأمنية من أجل تسويق المشاريع الإصلاحية في بلدانها بطريقة سلمية، وبالتالي كسب التأييد الدولي وعدم ترك الفرصة لسياسة التدخل الانتقائي التي تتبعها القوى العظمى التي لا تستطيع أن تخوض في أكثر من مسرح عسكري (مثال: سحب القوات الفرنسية من أفغانستان وفتح جبهة جديدة في مالي).

إن المصالح المشتركة التي تجمع فرنسا بالدول المغاربية يحكم عليها ضمان الحد الأدنى من الاستقرار والهدوء في المنطقة وتقاطعها كفيل لتعميق التوافق والانسجام في المواقف ولا سيما في الاتجاه الذي يضمن سرعة الحسم العسكري عكس المثال في أفغانستان. لكن هناك سيناريو آخر يمكن أن يزيد من تأزم الأوضاع وفقدان مبرر وجود تلك المصالح المشتركة المعبر عنها كهاجس أساسي ومحوري في مسار التعاون، وتتحقق في حالة ضعف وهشاشة النظام الأمني والسياسي المالي الذي يفرض تدخل دول الجوار.

من أجل أمن دائم في المنطقة١١، إن إدراك الإشكاليات الأمنية والإستراتيجية لهذه المنطقة في ظل مناخ يسود فيه التنافس والتوتر بين الدول المغاربية من جهة، وسعي القوى العظمى تعزيز وجودها لضمان السيطرة بتقويض كل محاولات التقارب المغاربي، يحدد الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تشكل هيكلة الفضاء المغاربي-الساحلي.وبالتالي، الوسيلة الكفيلة لتجنب الأسوأ هو الدخول في تشاور وتعاون اقتصادي لضمان الاستقرار والتنمية من خلال إقامة إطار إقليمي على شاكلة السوق المشتركة للتخلص من الهيمنة الأجنبية. هذا ما يجب أن تدركه دول المنطقة من خلال التركيز على مناطق الامتيازات المقارنة التي تقوم على الأبعاد اللينة للأمن١٢.

الخاتمة

يبدو أن الجزائر استوعبت مخاطر تحديات بيئتها الداخلية (تنمية مستدامة، دمقرطة، إحلال الأمن)، والخارجية (تنامي الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي - تصاعد مثير للجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية - وجود قنوات فوق -إقليمية لتجارة الأسلحة والمخدرات)، وأدركت رهان التنمية الوطنية الشاملة والمتجددة.

في ظّل هذه الحركية المتغيرة في المنطقة، لابد من إعادة النظر في مفهوم الأمن وإعادة قراءة سياسية للمعطيات التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وذلك من خلال تفعيل التعدد والتنوع في العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الخارجية حسب منطق عقلاني يأخذ بعين الاعتبار التحولات البنيوية العالمية واتجاهات مستقبل القوة، مع ضرورة التنسيق بصفة منهجية، حذرة، سيادية وعقلانية مع مختلف مبادرات التعاون العملي على جميع المستويات، مع تطوير وميكانزمات للتعاون الإقليمي والجهوي من أجل مكافحة الإرهاب، والالتحاق بالجهود الرامية لتطوير شراكة دولية حقيقية مع محاولة إيجاد اتفاق دولي لمحاربة هذه الظاهرة العابرة للقارات.

ولتطبيق المقاربة الأمنية الجزائرية الجديدة والتي تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الجديدة للأمن المرتبطة بالأمن، واعتبارات تداخل الداخل مع الخارج في التعاطي مع المسائل ذات الاهتمام، لابد من تحقيق مايلي:

- تحويل المنطلقات المعيارية إلى نصوص لتفعيل الحقوق المجتمعية ولضمان تنمية اقتصادية متكاملة شاملة متمحورة حول الإنسان
- -تحويل النصوص القانونية إلى واقع لتفعيل الحقوق السياسية والمدنية
- اعتماد معايير الإدارة الرشيدة من خلال تثمين الكفاءة والاستحقاق ورفض الرداءة لبناء دولة الجودة السياسية
- تثبيت معالم السلم الديمقراطي كآلية أساسية لتكريس الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار والمشاركة
- بناء مواطنة ديمقراطية تعزز مسار بناء دولة الحق والقانون هدفها تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة
- الاستثمار في الإنسان كمدخل لمجتمع المعرفة.

الهوامش

1 Antonin Tisseron, “ Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans la Sahara”, Hérodote, N°142, 3/2011, P99.
2Ibid, P101.
3Alexander xonor, Maghreb and Sahel terrorism, USA, international center for terrorism studies, 2010, P1.
4Johnnie carson, "Défis sécuritaires transnationaux en Afrique ", Revue internationale et strategique, N°79, 3/2010,p-p, 20-29.
5Laurence Aida Ammour, « La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: L’Ambivalence de L’Algérie », Bulletin de la Sécurité Africaine, N0 18, Fevrier 2012, p4.
6Aomar Baghzouz, "la compétition transe- atlantique face à l'enjeu maghrébin ", l'année du Maghreb, II, 20052006, mis en ligne le 08 Juillet 2010, consulte le 29 Décembre 2011 . In : URL: http://annéemaghreb.revues.org/171.
7Aomar Baghzouz, "le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité", l’année du Maghreb, III, 2007, mis en ligne le 01 Novembre 2010, consulte le 29 Décembre 2011. In : URL: http://anneemaghreb.revues.org/397.
٨ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٢١١.
9 Robert D. Hrmats, « Making Regionalism Safe », Foreign Affairs, Vol 73, N0, march-april 1994, p101.
١٠مهدي تاج، "المستقبل الجيو_سياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، ص_ص، ٦_٧.
11Rapport special,"pour une sécurité durable au Maghreb", Institut Thomas more, Avril 2010.
12Ian. O Lesser and others, the futur of nato'smediterranean Initiative, Evolution and Next steps, USA,Rand, 2000, P44.

المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

- ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

المقالات :

- مهدي تاج، "المستقبل الجيو_سياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ أكتوبر ٢٠١١.

باللغة الأجنبية:

- Antonin Tisseron, “ Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans la Sahara”, Hérodote, N°142, 3/2011.
- Alexander xonor, Maghreb and Sahel terrorism, USA, international center for terrorism studies, 2010.
- Aomar Baghzouz, "la compétition transe- atlantique face à l'enjeu maghrébin ", l'année du Maghreb, II, 20052006, mis en ligne le 08 Juillet 2010, consulte le 29 Décembre 2011 . In :URL: http://annéemaghreb.revues.org/171.
- Aomar Baghzouz, "le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité", l’année du Maghreb, III, 2007, mis en ligne le 01 Novembre 2010, consulte le 29 Décembre 2011. In : URL: http://anneemaghreb.revues.org/397.
- Ian. O Lesser and others, the futur of nato'smediterranean Initiative, Evolution and Next steps, USA,Rand, 2000.
- Johnnie carson, "Défis sécuritaires transnationaux en Afrique ", Revue internationale et strategique, N°79, 3/2010.
- Laurence Aida Ammour, « La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: L’Ambivalence de L’Algérie », Bulletin de la Sécurité Africaine, N0 18, Fevrier 2012.
- Robert D. Hrmats, « Making Regionalism Safe », Foreign Affairs, Vol 73, N0, march-april 1994.
- Rapport special,"pour une sécurité durable au Maghreb", Institut Thomas more, Avril 2010.